الأمم المتحدة

A/C.4/77/SR.9

الجمعية العامة

الدورة السابعة والسبعون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
4 January 2023
Arabic
Original: English

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار
(اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة التاسعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة 14 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الساعة 10:00

الرئيس: السيد الحسان ..... (عُمان)

المحتويات

البند 51 من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي *(تابع)*

البند 52 من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي *(تابع)*

البند 53 من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة *(تابع)*

البند 54 من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي *(تابع)*

البند 55 من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (*الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى من جدول الأعمال*) *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

22-23314 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة 10:10.

البند 51 من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي *(تابع)* (A/77/23 و A/77/63؛ A/77/23 (الفصل الثالث عشر))

البند 52 من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي *(تابع)* (A/77/23؛ A/77/23 (الفصل الثالث عشر))

البند 53 من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة *(تابع)* (A/77/23 و A/77/66؛ A/77/23 (الفصل الثالث عشر))

البند 54 من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي *(تابع)* (A/77/67؛ A/C.4/77/L.2)

البند 55 من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى من جدول الأعمال) *(تابع)* (A/77/23 و A/77/66 و A/77/506)

1 - **السيدة كامارا** (سيراليون): قالت إن سيراليون تشجع على إجراء مناقشات صريحة وبناءة بشأن المسائل المتعلقة بحالة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، التي ينبغي معالجتها على أساس كل حالة على حدة. وينبغي للجنة أن تتعاون على نحو أوثق مع الدول القائمة بالإدارة، وأن تشجعها على مواصلة تلبية الاحتياجات الصحية والاقتصادية والتعليمية وغيرها من الاحتياجات الإنمائية في الأقاليم الخاضعة لإدارتها.

2 - وأضافت قائلة إن وفد بلدها يؤيد باستمرار العملية السياسية الجارية في الصحراء الغربية تحت رعاية الأمين العام ومبعوثه الشخصي، ويرحب بالجهود التي بذلها المبعوث خلال جولاته الأخيرة في المنطقة. وينبغي استئناف عملية المائدة المستديرة بنفس الشكل وبنفس المشاركين على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن 2602 (2021). ويجب الاستفادة من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي اتخذت منذ عام 2007 لاستكشاف جميع السبل الممكنة لحل المسائل المعلقة. وقالت إن وفد بلدها يؤيد المبادرة المغربية للحكم الذاتي، التي تفضي إلى الواقعية والتوفيق، ويثني على الجهود التي يبذلها المغرب لتلبية الاحتياجات الصحية والإنمائية لسكان الصحراء المغربية من خلال نموذج إنمائي جديد أدى إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية في المنطقة. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بإنشاء قنصليات في العيون والداخلة، تهدف إلى تعزيز الفرص الاقتصادية والاجتماعية.

3 - **السيد فيرويذر** (نيوزيلندا): قال إن ضمان استمرار خلو توكيلاو من مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) كان محور التركيز الرئيسي للتواصل الذي جرى مؤخرا. وأشار إلى أن توكيلاو، على الرغم من الحماية التي يوفرها موقعها الجغرافي النائي، لا تزال عرضة لانتشار الفيروس، نظرا لصغر حجم جزرها المرجانية، وطابع الترابط الوثيق الذي تتسم به مجتمعاتها المحلية، ومحدودية قدرتها على الرعاية الصحية. ولذلك من المرجح أن تظل التدابير المناسبة المطبّقة على الحدود وعمليات التلقيح الجارية من سمات الحياة في توكيلاو في المستقبل المنظور. وتواصل نيوزيلندا العمل عن كثب مع توكيلاو لتوفير ضروريات الحياة لشعبها، بما في ذلك عن طريق إتاحة مسارات آمنة للعودة إلى الجزر المرجانية لسكانها الذين يحتاجون إلى المغادرة مؤقتا للحصول على رعاية صحية متخصصة في الخارج. والنتائج التي ترتبت على اتخاذ هذه الإجراءات هي شهادة قوية على وجود شراكة فريدة: فقد تمكنت توكيلاو من أن تفي بنفسها بأولوياتها الرئيسية بالدعم المناسب الذي قدمته نيوزيلندا في أوانه.

4 - واستطرد قائلا إن نيوزيلندا أيدت القرار الذي اتخذه مجلس الفونو العام في توكيلاو في أيار/مايو 2022 لبدء محادثة جديدة حول مسألة تقرير المصير الأوسع نطاقا في الفترة التي تسبق الذكرى السنوية المائة لبدء إدارة نيوزيلندا لتوكيلاو التي تحل في شباط/فبراير 2026. وفي البيان المشترك لمبادئ الشراكة بين نيوزيلندا وتوكيلاو، أكدت نيوزيلندا وتوكيلاو التزامهما بالعمل في إطار شراكة مع الأمم المتحدة لتحقيق نتيجة لتقرير المصير تتلاءم مع السياق المحلي لتوكيلاو وتحظى بدعم شعب توكيلاو.

5 - وأضاف قائلا إنه في الوقت نفسه، لا تزال نيوزيلندا تركز على العمل مع توكيلاو لتحسين تقديم الخدمات العامة وإقامة البنى التحتية الحيوية في الجزر المرجانية. وعلى الرغم من القيود التشغيلية الناتجة عن كوفيد-19، فقد تم إنزال كابل بحري دولي جديد في

توكيلاو، ويجري العمل على الربط بالجزر المرجانية، مما سيحقق زيادة في القدرات والفرص في مجالات التعليم والصحة والحكم الذاتي والاتصال الدولي وغيرها من المجالات.

6 - وأردف قائلا إنه بالنظر إلى أن مصائد الأسماك هي المصدر الهام الوحيد للإيرادات المستقلة للجزر المرجانية، تواصل نيوزيلندا العمل مع توكيلاو لضمان مواصلة الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة لتوكيلاو. كما أن نيوزيلندا ملتزمة بدعم توكيلاو في تحديث قوانينها لضمان أن تعكس المعايير الدولية، وهي تجري حوارا إيجابيا مع زعماء توكيلاو بشأن سبل تحسين الخدمات القانونية والقضائية وخدمات الشرطة.

7 - **السيدة ما** يوان تشون (الصين): قالت إن الاستعمار هو الخطيئة الأصلية لعدد قليل من البلدان الغربية، وهو وصمة عار في حضارة كانت مسؤولة عن الرق والتطهير العرقي ونهب الموارد والثروات. ولا يزال إرثه يعوق تطور عدد كبير من المستعمرات السابقة، بينما لا تزال الأيديولوجية الاستعمارية متفشية في شكل الهيمنة والعنصرية وكراهية الأجانب. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتكاتف للحفاظ على الإنصاف والعدالة على الصعيد الدولي حتى يكون العقد الدولي الرابع للقضاء على الاستعمار هو الأخير من نوعه. وينبغي للدول القائمة بالإدارة أن تعزز التنمية وتحمي حقوق الإنسان وتحمي البيئة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وينبغي للبلدان التي اتبعت النظام الاستعماري أو استفادت منه أن تتحمل عبء ذنبها التاريخي وأن تعوض عن النتائج السلبية للنظام من خلال مساعدة المستعمرات السابقة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

8 - وأعربت عن دعم الصين لمطالبة الأرجنتين المشروعة بالسيادة على جزر مالفيناس، وعن دعمها القوي للتسوية السلمية للنزاعات الإقليمية بين الدول وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

9 - **السيدة كواشي** (غانا): قالت إن غانا، بوصفها حاملة لواء الاستقلال السياسي في القارة الأفريقية والدولة الرائدة في الكفاح من أجل الحرية السياسية وتحرير الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي في جميع أنحاء العالم، مقتنعة بأن المعايير التوجيهية الواردة في قرار الجمعية العامة 1514 (د-15) لا تزال ذات صلة بالسكان في جميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وبعد مرور أربعة عقود على العقد الدولي الأول، يجب أن تتطور اللجنة من مجرد متفرج ومكتب بريد لتقديم الالتماسات وأن تصبح ضامنا نشطا لحقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية لشعوب الأقاليم. ولا يمكن مواصلة إعادة تأكيد الدعم لولايات اللجنة دون السعي إلى المساءلة أو اتخاذ خطوات عملية لتنفيذها. ويجب تعزيز عمليات التفاوض من أجل تقرير المصير والعلاقات بين الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والدول القائمة بالإدارة. وفي حين أنه يجب على الدول القائمة بالإدارة أن تحمي الحياة والموارد في جميع الأراضي المحتلة، وأن تنتهج سياسات تعزز تقدمها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، لا يمكن الانتقاص من الدور الهام للأمم المتحدة في تقديم المساعدة الحيوية لشعوب هذه الأقاليم. وينبغي للدول القائمة بالإدارة والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي أن تواصل دعم عمل اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، بما في ذلك عن طريق تيسير إيفاد بعثات إلى الأقاليم ومن خلال تقديم تقارير في الوقت المناسب عن التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان.

10 - **السيد مبومبا** (غابون): قال إن الجهود التي يبذلها المبعوث الشخصي للأمين العام لإعادة إطلاق العملية السياسية بشأن الصحراء المغربية، خاصة بعد زياراته الأخيرة إلى المنطقة، تشكل علامة مشجعة على العودة إلى عملية المائدة المستديرة. وقال إن وفد بلده يحث المشاركين على مواصلة العمل بروح من التوافق. وتمثل المبادرة المغربية للحكم الذاتي الاحتمال الأكثر مصداقية لإنهاء المأزق الحالي والتوصل إلى حل مقبول للطرفين. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بمشاركة المسؤولين المنتخبين في الصحراء المغربية في الحلقات الدراسية الإقليمية والدولية، وبالجهود التي يبذلها المغرب لتحسين الظروف المعيشية للسكان المحليين. وقد أدى النموذج الإنمائي الجديد للأقاليم الجنوبية، الذي تم إطلاقه في عام 2015، إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية هناك وتعزيز التعاون الدولي، وهو ما تجلى في افتتاح العديد من القنصليات في الداخلة والعيون. وقال إن وفد بلده يشجع المغرب على مواصلة تعزيز حقوق الإنسان، ويرحب باحترام ذلك البلد لوقف إطلاق النار، ويدعو الأطراف الأخرى إلى العودة إلى وقف إطلاق النار لصالح استقرار المنطقة بأسرها.

11 - **السيد كروكر** (المملكة المتحدة): قال إن المملكة المتحدة لها علاقة عصرية مع أقاليمها فيما وراء البحار، تقوم على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم من تلك الأقاليم في اختيار أن يظل بريطانيا. وإن المملكة المتحدة والأقاليم متفقة على أن تلك الأقاليم تتمتع

بقدر كبير من الحكم الذاتي على الصعيد الداخلي، رهنا بشرط واحد فقط، ألا وهو احتفاظ المملكة بالسلطات التي تمكنها من الوفاء بالالتزامات الواقعة عليها بموجب القانون الدولي. ويجتمع المجلس الوزاري المشترك بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار سنويا لرصد الأولويات الجماعية والدفع بها قدما، بما في ذلك حماية البيئة. والمملكة المتحدة ملتزمة بدعم الأقاليم في تحقيق هذه الأولويات والاضطلاع بمسؤولياتها، بما في ذلك تقاسم الأمن.

12 - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بمشاركة رئيس وزراء جبل طارق في الجلسة الثالثة للجنة (A/C.4/77/SR.3) بصفته الممثل المنتخب لشعب جبل طارق. ولا يزال التزام المملكة المتحدة الطويل الأمد تجاه شعب جبل طارق على حاله. وهي لن تدخل في ترتيبات ينتقل بموجبها شعب جبل طارق إلى سيادة دولة أخرى ضد رغبته المعرب عنها بحرية وديمقراطية، ولا هي ستشارك في عملية مفاوضات على السيادة بما لا يرضاه جبل طارق. وقد اتفقت حكومات المملكة المتحدة وجبل طارق وإسبانيا، عقب خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، على إطار سياسي بشأن الترتيبات المستقبلية المتعلقة بجبل طارق يخدم مصالح جميع الأطراف. وبدأت المفاوضات بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2021. وتعمل المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي بشكل مكثف لإبرام اتفاق.

13 - وتابع قائلا إن المملكة المتحدة لا يساورها أدنى شك في سيادتها على جزر فوكلاند وجزر ساوث جورجيا وساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، ولا في حق سكان جزر فوكلاند في تقرير مصيرهم، وهو مبدأ منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة وفي المادة 1 من العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان اللذين يحدد السكان بموجبهما وضعهم السياسي بحرية ويسعون إلى تحقيق تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بكل حرية. وإن استفتاء عام 2013، الذي اختار فيه 99,8 في المائة من الناخبين الحفاظ على المركز الحالي للجزر بوصفها إقليما من أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة، قد وجه رسالة واضحة مفادها أن سكان الجزر لا يرغبون في إجراء حوار بشأن السيادة. وينبغي احترام تلك الرغبات، المعرب عنها بحرية. وقال إن حكومة بلده مستعدة للسعي إلى إقامة علاقة أقوى ومثمرة بدرجة أكبر مع الأرجنتين، بما في ذلك فيما يتعلق بجزر فوكلاند، وهو أمر من شأنه أن يخدم مصالح الجميع. وفي الوقت نفسه، لا تزال المملكة المتحدة ملتزمة التزاما راسخا بحق سكان جزر فوكلاند في تقرير مستقبلهم؛ ولذلك، لا يمكن إجراء حوار بشأن السيادة ما لم يرغب سكان جزر فوكلاند في ذلك.

14 - **السيد كيلابيل** (بوتسوانا): قال إنه يجب على جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة تكثيف جهودها لضمان أن تتمكن جميع شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من ممارسة حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير، بما في ذلك عن طريق الوقاية من التخويف والتدخل الخارجي غير المبرر. وإن بوتسوانا تعرب عن قلقها لأن الاستفتاء الذي وعدت به الأمم المتحدة للشعب الصحراوي لم يتم إجراؤه بعد. وكان هذا التأخير نتيجة لأعمال العرقلة الانفرادية، التي أدت إلى انهيار وقف إطلاق النار في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وينبغي للأطراف أن تلتزم بعملية سياسية هدفها النهائي تمكين شعب الصحراء الغربية من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وقال إن وفد بلده يثني على الأمين العام لبذله مساعيه الحميدة من خلال مبعوثه الشخصي، الذي تعتبر مشاوراته الأخيرة مع الأطراف المعنية في المنطقة تطورا جديرا بالترحيب. ومع ذلك، ينبغي أن يكون للجمعية العامة دور رئيسي في إنهاء استعمار الصحراء الغربية وغيرها من الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ولهذا الغرض، ينبغي للجنة الخاصة أن تقوم بإيفاد بعثة زائرة إلى الصحراء الغربية، وهو أمر طال انتظاره. وعلى الاتحاد الأفريقي أيضا أن يسهم إسهاما كبيرا؛ ففي آذار/مارس 2021، أعاد تنشيط دوره التاريخي كجهة ضامنة لخطة التسوية التي توسطت فيها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

15 - **السيد هولوفكا** (صربيا): قال إن حكومة بلده تدعم الحل السلمي لجميع النزاعات المتبقية عن طريق الحوار، وفقا للقانون الدولي ومع الاحترام الكامل لسيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية. وقال إن وفد بلده يدعو طرفي النزاع على جزر فوكلاند (مالفيناس) إلى استئناف المفاوضات، باعتبارها السبيل الوحيد المقبول للتوصل إلى حل سلمي وعادل ودائم لهذه المسألة. ويجب أن تشمل هذه المفاوضات التفاهم المتبادل واحترام القانون الدولي والميثاق، والالتزام الراسخ بمبدأ سيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية.

16 - **السيدة ماكغيل** (ليبريا): قالت إن ليبريا ترحب بالجهود التي يبذلها المبعوث الشخصي لإعادة إطلاق العملية السياسية تحت الرعاية الحصرية للأمين العام. ومن شأن التوصل إلى حل سياسي للنزاع الذي

طال أمده أن يعزز التعاون بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي ويسهم في تحقيق الاستقرار والأمن والتنمية المستدامة في منطقة الساحل. وينبغي استئناف عملية المائدة المستديرة بنفس الشكل وبنفس المشاركين الأربعة، وفقا لقرار مجلس الأمن 2602 (2021). ويؤيد وفد بلدها مبادرة المغرب في سياق سيادة المغرب ووحدته الوطنية وسلامته الإقليمية. وقد وصفت المبادرة في قرارات مجلس الأمن المتعاقبة بأنها جادة وذات مصداقية ومتسقة مع الميثاق والقانون الدولي، وأيدها أكثر من 90 بلدا.

17 - وتابعت قائلة إن وفد بلدها يرحب بتحسن مؤشرات التنمية البشرية في الصحراء المغربية وتمكين سكانها، إضافة إلى افتتاح قنصليات في العيون والداخلة. ويثني على المغرب لاحترامه الكامل لوقف إطلاق النار ومواصلة تعاونه الكامل مع بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. ويدعو الأطراف الأخرى إلى العودة إلى وقف إطلاق النار، ويشجع جميع الأطراف على أن تظل ملتزمة ومشاركة بصورة بناءة لضمان التوصل إلى حل سياسي واقعي وعملي ودائم.

18 - **السيد ديلورنتيس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفد بلده يرحب بمشاركة الممثلين ومقدمي الالتماسات في أعمال اللجنة. ويؤيد تأييدا تاما إشراك المجتمع المدني في اجتماعات الأمم المتحدة، فالمجتمع المدني له دور هام يؤديه في توجيه الجهود الرامية إلى وضع سياسات أفضل.

19 - واسترسل قائلا إن الولايات المتحدة ملتزمة بإحراز تقدم مشترك في ساموا الأمريكية وغوام وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وتعترف بالتحديات التي تواجهها بسبب حجمها ومواقعها المعزولة ومواردها الطبيعية المحدودة، فضلا عن أثر سنوات من الرق والاستعمار والحروب، أعقبها النزاع والتكيف الاجتماعي، بما في ذلك خلال فترة إدارة الولايات المتحدة وتطوير الحكم الذاتي الداخلي. وقال إن حكومة بلده لديها شراكات وثيقة مع حكومات الأقاليم، التي يشكل شعبها جزءا لا يتجزأ من مجتمع الولايات المتحدة، كما يتضح من إدراجها في نفس جهود الإغاثة والتعافي من جائحة كوفيد-19 على المستوى الاتحادي المقدمة إلى جميع الولايات الـ 50 وفي نشر وتنفيذ قانون البنية التحتية وقانون الحد من التضخم. وتعمل الحكومة الاتحادية في شراكة وثيقة مع حكوماتها المحلية لتعزيز التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

20 - ومضى يقول إن الإدارة الرئاسية الحالية اعترفت، كجزء من سياساتها الرامية إلى الاعتراف بالظلم الإثني والعنصري ومعالجته، بالإجراءات الاتحادية السابقة والممارسات المؤسسية التي لم تكن في بعض الحالات والظروف متسقة مع حماية الحقوق والفرص المتساوية للأمريكيين في المجتمعات المتنوعة في الأقاليم.

21 - وأردف قائلا إن الولايات المتحدة تعترف بالتزاماتها بموجب المادة 73 (هـ) من الميثاق بتعزيز تقرير المصير لشعوب ساموا الأمريكية وغوام وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وعلى الرغم من أنها تتمتع بمركز الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، فإنها تتمتع بالحكم الذاتي محليا وتتمتع أيضا بتمثيل سياسي اتحادي. ويعمل ممثلوها المنتخبون في مجلس النواب في عدة لجان هامة، حيث يشاركون في مناقشات بشأن التشريعات الوطنية. ويُدعى حكام الأقاليم بانتظام إلى لجان الاختصاص التابعة لمجلسي الشيوخ والنواب لتقديم تقارير عن الوضع الإقليمي والدعوة إلى إجراء تغييرات واتخاذ مبادرات في السياسة الاتحادية. وفي كل عام، يستضيف الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالمناطق الجزرية حكام الولايات وممثلين من مجلس النواب الأمريكي عن كل إقليم في جلسة عامة لكبار المسؤولين، حيث يستمع إليهم ممثلو الإدارة ويمكنهم تسجيل الأولويات والشواغل المتصلة بتنفيذ السياسات والمبادرات الاتحادية.

22 - **السيد ندونغ مبا** (غينيا الاستوائية): قال إن وفد بلده يرحب بتعيين مبعوث شخصي جديد للصحراء الغربية، وكذلك بالزيارات التي قام بها المبعوث مؤخرا إلى الرباط ونواكشوط ومخيمات تندوف. ويدعو إلى استئناف مناقشات المائدة المستديرة بمشاركة الأطراف المعنية وفقا لقرار مجلس الأمن 2602 (2021). وهو يرحب بمبادرة الحكم الذاتي التي اقترحها المغرب، والتي تتيح طريقا إلى التعايش السلمي وتظهر التزام ذلك البلد بالتوصل إلى حل عادل وواقعي وسلمي. ويرحب أيضا بالاستثمارات والمشاريع التي اضطلع بها المغرب منذ عام 2015، والتي ساهمت في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتمكين السكان. واعترافا بهذه الجهود، أنشأت غينيا الاستوائية قنصلية عامة في الداخلة في تشرين الأول/أكتوبر 2020.

23 - **السيد راي** (بابوا غينيا الجديدة): قال إن مبادرة الحكم الذاتي التي اقترحها المغرب يمكن أن تكون أساسا سليما للحوار بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وهي تحظى بدعم دولي متزايد. ويؤيد وفد بلده عملية سياسية تحت إشراف الأمين العام، ويشعر بالتفاؤل إزاء الجهود الاستباقية الجارية مثل الزيارات التي قام بها المبعوث الشخصي مؤخرا إلى المنطقة. ويشجع أصحاب المصلحة الرئيسيين على استئناف عملية المائدة المستديرة بنفس الشكل ووفقا لقرار مجلس الأمن 2602 (2021). ويرحب بالاحترام الكامل الذي أبداه المغرب لوقف إطلاق النار في المنطقة وتعاونه مع بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، ويحث الأطراف الأخرى ذات الصلة على أن تحذو حذوه.

24 - وأضاف قائلا إن وفد بلده يلاحظ التدابير التي اتخذها المغرب لتعزيز احترام وحماية حقوق الإنسان في الصحراء الغربية، ويثني على المغرب لاستثماره في الهياكل الأساسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يحدث تحولا إيجابيا في الحياة وسبل كسب الرزق. ويسلط الضوء على الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة التي أجريت في 8 أيلول/سبتمبر 2021، بمشاركة مثيرة للإعجاب من الناخبين، والفرص المتاحة للممثلين المنتخبين من المنطقة للمشاركة في الحلقات الدراسية الإقليمية للجنة الخاصة، إضافة إلى اجتماعي المائدة المستديرة اللذين عقدا في جنيف.

25 - وأردف قائلا إنه يلزم التصدي على وجه الاستعجال لحالة حقوق الإنسان في مخيمات تندوف، بما في ذلك انتهاك حقوق الإنسان الأساسية، ولا سيما حقوق النساء والأطفال. وينبغي السماح لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتسجيل سكان مخيمات تندوف وتقديم الدعم حسب الاقتضاء، وفقا لولايتها وللقانون الدولي الإنساني.

26 - **السيد سينكا** (بوركينا فاسو): قال إن وفد بلده يؤيد العملية السياسية الجارية فيما يتعلق بالصحراء الغربية، ويرحب بطلب مجلس الأمن أن تظل الجهات الفاعلة الرئيسية منخرطة من أجل ضمان التوصل إلى نتيجة سلمية. وأعرب عن تأييد وفده للمبادرة المغربية للحكم الذاتي، التي تشكل بديلا واقعيا وموثوقا به وفقا للقانون الدولي والميثاق وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

27 - وتابع قائلا إن من شأن التوصل إلى حل سياسي للنزاع الذي طال أمده وتحقيق تعاون معزز بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي أن يسهم في تحقيق الاستقرار والأمن في منطقة الساحل. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالاستثمار الذي قام به المغرب لدعم شعب الصحراء، وإنجازاته في مكافحة جائحة كوفيد-19، ولا سيما حملة التلقيح. وأعرب عن تأييد وفد بلده للمبعوث الشخصي وعن ترحيبه بالاتفاق المبرم في 16 أيلول/سبتمبر 2022 بين المغرب والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) لإعادة إطلاق خطة السلام للصحراء الغربية، الأمر الذي أدى إلى تبادل السجناء والإفراج عن المحتجزين السياسيين وعودة اللاجئين.

28 - **السيدة أفيلا بيسيريل** (كوستاريكا): قالت إن هناك علاقة مباشرة بين السياسات الإمبريالية للقرن التاسع عشر والركود الاقتصادي والسياسي الحالي في بلدان الجنوب. وتصارع المستعمرات السابقة الفقر المدقع والتخلف وعدم الاستقرار الاقتصادي، في حين أن الخريطة الجيوسياسية الحالية تضع السلطة في أيدي قلة قليلة. وعلى مدى 43 عاما، ظل الناس في الصحراء الغربية يعيشون في صحراء قاحلة في وسط ثروات طبيعية، وهي حالة من حالات إنهاء الاستعمار غير المكتمل مع عواقب اجتماعية لا يمكن تداركها وتؤثر في المقام الأول على النساء، اللائي لا يحرمن من الاستقلال الذاتي الحكومي فحسب، بل أيضا من الحق في اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتهن وأجسادهن. وتعيش النساء والفتيات الصحراويات في مخيمات اللاجئين في فقر مدقع، دون الحصول على التعليم والصحة والكرامة؛ وهن لا يفهمن لماذا يعتبرهن المجتمع الدولي غير مستحقات للحرية. وفي الجلسة الخامسة للجنة (انظر A/C.4/77/SR.5، الفقرة 20)، وصفت السيدة لديبة سعيد نافع، وهي شابة صحراوية من مقدمي الالتماسات، التحديات التي تواجهها هؤلاء النساء. ومن الصعب أن نرى كيف يمكن للأمم المتحدة أن تنجح في سد الفجوة بين الجنسين عندما تصر بعض الدول الأعضاء على وضع مصالحها في المقام الأول، بما في ذلك عندما يعني ذلك حرمان شعب بأكمله من حريته.

29 - وأضافت قائلة إن كوستاريكا تؤيد تأييدا كاملا حقوق الأرجنتين المشروعة في السيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها. والحق في تقرير المصير لا ينطبق على جزر مالفيناس، لأنه لا يوجد طرف فاعل ينطبق عليه هذا الحق. فحرية التقرير ليست حقا مطلقا؛ بل هي مقيدة بمبدأ السلامة الإقليمية، وفقا لقرار الجمعية العامة 1514 (د-15). وترفض كوستاريكا استخدام ميثاق الأمم المتحدة لفرض مصالح سياسية تديم الممارسات الاستعمارية الحديثة. وتدعو

الطرفين إلى التوصل إلى حل سلمي ودائم في الوقت المناسب على أساس احترام القانون الدولي ومبدأ السيادة وحقوق الإنسان. وقالت إن وفد بلدها يحث على احترام قرار الجمعية العامة 11/41، الذي يدعو الدول خارج منطقة جنوب المحيط الأطلسي إلى تخفيض وجودها العسكري في جنوب المحيط الأطلسي وإنهائه في نهاية المطاف، والامتناع عن إدخال الأسلحة النووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل هناك. ووجود الجيش البريطاني في الجزر يتعارض مع إرادة المجتمع الدولي لتسوية النزاع بالوسائل السلمية.

30 - **السيد دي أوليفيرا ديلغادو** (كابو فيردي): قال إنه ينبغي النظر في حالات الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على أساس كل حالة على حدة، بما يعكس الظروف المحددة لكل منها. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالدعم المقدم من الوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات الإقليمية ذات الصلة للتعجيل بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأقاليم. وهناك حاجة ملحة إلى استعراض ظروف سكان الأقاليم، لا سيما بالنظر إلى التهديدات التي تشكلها جائحة كوفيد-19 وتغير المناخ.

31 - ومضى قائلا إنه فيما يتعلق بالصحراء الغربية، فإن وفد بلده يؤيد المفاوضات الجارية تحت رعاية الأمم المتحدة. ويشجع المبعوث الشخصي على تيسير استئناف العملية السياسية، ويحث جميع الأطراف على استئناف محادثات المائدة المستديرة. ويثني على العمل الذي أنجزته بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ويؤيد تجديد ولايتها. ويجب التغلب على الخلافات المتبقية من خلال المفاوضات؛ فالإبقاء على الوضع الراهن ليس خيارا مقبولا. وهذا النهج هو السبيل الوحيد لإيجاد حل واقعي يمكن أن يخلق فرصا جديدة تعود بالنفع على الجميع ويعزز الشراكات دون الإقليمية والإقليمية المستدامة. ولذلك فإن وفد بلده يرحب بالمبادرة المغربية للحكم الذاتي، التي هي الأساس الوحيد لتسوية سياسية عادلة ودائمة للنزاع وشرط رئيسي لاستقرار وأمن منطقة الساحل. ومن شأن التوصل إلى حل مناسب للنزاع حول الصحراء الغربية أن يشكل خطوة رئيسية نحو أفريقيا قوية وموحدة ومزدهرة.

32 - **السيد كامل** (جيبوتي): قال إن وفد بلده يؤيد العملية السياسية التي تجري تحت رعاية الأمم المتحدة، ويرحب بجهود المبعوث الشخصي في هذا الصدد. ويدعو إلى استئناف عملية المائدة المستديرة، ويرحب بالمبادرة المغربية للحكم الذاتي، ويثني على السلطات المغربية لاستثمارها الكبير في تعزيز التنمية في الصحراء المغربية، مما أسهم في تمكين شعبها وتحسين مؤشرات التنمية البشرية.

33 - واسترسل قائلا إن وفد بلده يرحب بحملة التلقيح الناجحة لحفظة السلام والسكان المحليين، ويثني على عمل مجموعة الأصدقاء من أجل تلقيح أفراد الأمم المتحدة النظاميين. وينبغي أن تستفيد عمليات حفظ السلام من موظفين مدربين تدريبا جيدا ومجهزين تجهيزا ملائما ومدعمين بما فيه الكفاية، ومن القدرات المعززة للعمل في بيئات شديدة الخطورة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تسدد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في الوقت المناسب. وينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تتخذ التدابير اللازمة لزيادة مشاركة المرأة في عمليات السلام والأمن. وقد نشر بلده 000 2 جندي في مختلف مسارح العمليات.

34 - وأضاف قائلا إنه من المهم تعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي. وتعدد اللغات ضروري للوفاء بولاية المنظمة. ولهذا الغرض، من الضروري ضمان أن تكون اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة على قدم المساواة.

35 - وأردف قائلا إن البعثات السياسية الخاصة تؤدي أيضا دورا قيما، بما في ذلك في منع نشوب النزاعات، والوساطة، والمساعي الحميدة، وتوطيد السلام. ويتطلب نجاح جهود بناء السلام تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني والتنسيق بين البعثات السياسية الخاصة ومع البلدان المضيفة لها. وينبغي أن تستند هذه البعثات إلى نفس المعايير والأساليب والآليات التي تحكم تمويل عمليات حفظ السلام.

36 - **السيد مانيراتانغا** (بوروندي): قال إن بلده يؤيد بقوة العملية السياسية الجارية بشأن الصحراء الغربية تحت الرعاية الحصرية للأمين العام، ويرحب بالزخم الجديد الذي وفره استئناف عملية المائدة المستديرة، بمشاركة الجهات الفاعلة الأربعة المعنية، وفقا لقرار مجلس الأمن 2548 (2020) وقرارات المجلس الأخرى. وحث الأطراف على مواصلة المشاركة مع إظهار الواقعية وروح التوافق. ومن شأن تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي أن يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الساحل. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالزيارات التي قام بها مؤخرا المبعوث الشخصي للأمين العام إلى البلدان المعنية، وهو مقتنع بضرورة إيجاد حل من خلال الحوار على

أساس قرارات مجلس الأمن والنتائج الواردة في تقارير الأمين العام عن الصحراء الغربية.

37 - **السيد العرباوي** (الجزائر): قال إنه على الرغم من أنه كان من المشجع سماع هذا العدد الكبير من عبارات الدعم للشعب الصحراوي خلال الأيام القليلة الماضية، فإن الأمم المتحدة لا تزال غير قادرة على استكمال إنهاء استعمار الأقاليم الـ 17 المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بما فيها الصحراء الغربية، وهي آخر مستعمرة في أفريقيا. وقد تم التأكيد على حق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير في العديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن. وفي القرار 377 (1975)، أوضح مجلس الأمن أنه يتصرف وفقا للمادة 34 من ميثاق الأمم المتحدة ودون الإخلال بأي إجراء يمكن للجمعية العامة أن تتخذه بموجب أحكام قرارها 3292 (د-29).

38 - واستطرد قائلا إنه فيما يتعلق بما يسمى اتفاق مدريد لعام 1975، أكدت الجمعية العامة مجددا، في قراريها 37/34 و 19/35، حق شعب الصحراء الغربية غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، وأعربت عن القلق العميق إزاء تفاقم الوضع الناجم عن استمرار احتلال المغرب للصحراء الغربية. وفي عام 2002، أوضح المستشار القانوني للأمم المتحدة أن اتفاق مدريد لم ينقل السيادة على الإقليم، ولم يمنح أيا من الموقعين مركز الدولة القائمة بالإدارة (انظر S/2002/161).

39 - وتابع قائلا إن الصحراء الغربية قد عرفت بأنها إقليم منفصل ومتميز، من جانب محكمة العدل الدولية في فتواها المؤرخة 16 تشرين الأول/أكتوبر 1975 بشأن الصحراء الغربية؛ ومحكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي، في حكمها الصادر في 21 كانون الأول/ديسمبر 2016؛ والمحكمة العامة للاتحاد الأوروبي، في حكميها المؤرخين 27 شباط/فبراير 2018 و 29 أيلول/سبتمبر 2021. وفي 22 أيلول/سبتمبر 2022، خلصت المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب أن حق تقرير المصير للشعب الصحراوي حقيقة ثابتة. وإذا افترضنا، على سبيل الجدل، أن مسألة الصحراء الغربية هي نزاع ثنائي مفتعل، فإن الدول التي أيدت الكفاح العادل في جنوب أفريقيا أو بليز أو تيمور - ليشتي أو فلسطين هي أطراف في تلك النزاعات.

40 - واسترسل قائلا إن من شأن مبادرة الحكم الذاتي أن تشكل سابقة خطيرة من حيث أنها، لأول مرة منذ إنشاء الأمم المتحدة، ستضفي الشرعية على احتلال إقليم ما وضمه بالقوة. وهذا يعني التغاضي عن خلق حقائق على أرض الواقع، ونهب الموارد الطبيعية، وتخلي الدولة السابقة القائمة بالإدارة عن المسؤولية.

41 - ومضى قائلا إن المغرب يصر على السعي إلى إحياء آلية المائدة المستديرة السابقة كشرط مسبق للمفاوضات مع جبهة البوليساريو. وقد استغل المغرب هذه الآلية في محاولة لتغيير طبيعة المسألة من مسألة إنهاء استعمار إلى نزاع ثنائي. ولذلك فإن هذه الآلية غير فعالة وغير مجدية. وفي الوقت نفسه، يسعى المغرب إلى تصوير جبهة البوليساريو، الممثل الشرعي الوحيد لشعب الصحراء الغربية، على أنها انفصالية. غير أن الجمعية العامة ومجلس الأمن ذكرا بشكل لا لبس فيه أن طرفي النزاع هما المملكة المغربية وجبهة البوليساريو. ففي الفقرة 3 من القرار 690 (1991)، على سبيل المثال، دعا مجلس الأمن كلا الطرفين إلى التعاون الكامل مع الأمين العام في تنفيذ خطته. ومن ثم فإن موقف المغرب يعني ضمنا أن الأمم المتحدة، بل والمغرب، قد أبرما اتفاقات مع مجرد جماعة انفصالية.

42 - وأضاف قائلا إنه مما لا شك فيه أن وفد المغرب سيصف الحالة الاجتماعية والاقتصادية للإقليم المحتل بأنها مثالية. وإذا كان الأمر كذلك، فليس من الواضح لماذا يمنع المغرب آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من الدخول، ويمنع المبعوث الشخصي للأمين العام من التعامل مع المجتمع المدني الصحراوي.

43 - وختم كلامه قائلا إن اللاجئين الصحراويين في مخيمات تندوف موجودون هناك لأنهم فروا من الاحتلال المغربي. والادعاء الكاذب بأنهم محتجزون هو بمثابة إنكار لوجود الشعب الصحراوي وتوجيه اتهامات بالتواطؤ ضد الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وجميع المنظمات التي تعمل على مساعدة مئات الآلاف من اللاجئين في هذه المخيمات. وبالمثل، فإن ادعاء المغرب بأن اللاجئين الصحراويين لهم صلات بجماعات إرهابية هو حلقة جديدة من مسلسل بائس يهدف إلى تشويه نضال الشعب الصحراوي. والحل الوحيد يكمن في استئناف المفاوضات دون أي شروط مسبقة بغية التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم، بما في ذلك إجراء استفتاء حر ونزيه بشأن تقرير المصير. وعلى غرار موريتانيا، فإن الجزائر تتمتع بصفة المراقب في هذا النزاع.

وستواصل مساعدة اللاجئين الصحراويين ودعم جهود الأمين العام ومبعوثه الشخصي.

44 - **السيد هلال** (المغرب): قال إن النزاع الإقليمي المتعلق بالصحراء المغربية يرتبط ارتباطا وثيقا بإنهاء الاستعمار التدريجي للمملكة المغربية، مما استتبع استعادة عدة أقاليم من إسبانيا بعد مفاوضات أجريت وفقا لقرارات الجمعية العامة. وقد حدثت عدة تطورات إيجابية مقارنة بالعام الماضي. وإحدى هذه التطورات هي الزيارة التي قام بها المبعوث الشخصي للأمين العام إلى الرباط، والتي أكد فيها المغرب من جديد التزامه بالعملية السياسية تحت الرعاية الحصرية للأمم المتحدة. ومن التطورات الأخرى اعتماد قرار مجلس الأمن 2602 (2021) الذي يؤكد معايير التفاوض على تسوية سياسية واقعية وعملية ودائمة ومقبولة للطرفين. ومما يؤسف له أن الجزائر رفضت هذا القرار ورفضت المشاركة في اجتماعات المائدة المستديرة.

45 - وأردف قائلا إن المبادرة المغربية للحكم الذاتي لا تزال تحشد الدعم الدولي، حيث أعربت 90 دولة عضوا في الأمم المتحدة عن دعمها لها باعتبارها الحل الوحيد. وقد اكتسب الاعتراف الدولي بمغربية الصحراء مزيدا من الزخم؛ وفتحت 27 دولة قنصليات في العيون والداخلة؛ ومن المتوقع أن تقوم ثلاث دول أخرى بذلك قريبا. وتضمن نموذج التنمية الجديد للأقاليم الجنوبية الذي شرع فيه المغرب في عام 2015 مشاريع مثل الداخلة الأطلسية، وهو أكبر ميناء عميق المياه في أفريقيا؛ وبناء جسر بطول 2 كم تقريبا، وهو الأكبر في أفريقيا؛ وافتتاح جامعة للعلوم الطبية والصيدلانية، وكلاهما في العيون، والعديد من مشاريع تحلية مياه البحر في العيون والداخلة.

46 - وأضاف قائلا إن السكان المحتجزين في مخيمات تندوف يعيشون منذ عقود في أسوأ الظروف اللاإنسانية على هذا الكوكب، ويعانون من انتهاكات لحقوقهم الأساسية. ولا يزالون السكان الوحيدين في العالم غير المسجلين وغير المعدودين، بسبب معارضة الجزائر لإجراء تعداد سكاني هناك. وأخذت جماعة "البوليساريو" الانفصالية الأطفال من أسرهم للخدمة العسكرية، وفقا لتقارير الأمين العام ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وينبغي تقديم جميع المسؤولين عن جرائم الحرب هذه إلى العدالة الدولية.

47 - وتابع قائلا إن ممثل الجزائر قد كرر لتوه اثنتين من الأكاذيب الأساسية للدبلوماسية الجزائرية، وهما أن الجزائر ليست طرفا في النزاع وأنها تدافع فقط عن مبدأ تقرير المصير. غير أن بيانه قد كشف بشكل صارخ عن الطابع الثنائي للنزاع. وبالنسبة للجزائر، فإن مسألة الصحراء المغربية هي مسألة جيوسياسية، وهي جزء من محاولات ذلك البلد للهيمنة الإقليمية. وقد أدت عودة الصحراء إلى بلدها الأم إلى تسوية المسألة نهائيا في سياق السلامة الإقليمية للمغرب، وفقا للميثاق وقرارات مجلس الأمن والقانون الدولي.

48 - واسترسل قائلا إنه علاوة على ذلك، لا يمكن تطبيق مبدأ تقرير المصير بصورة انتقائية. وكان ممثل الجزائر قد كتب إلى مجلس الأمن في 13 تموز/يوليه 2022 (S/2022/555) مشيرا إلى أن "جميع شعوب العالم" لها الحق في تقرير مستقبلها. وإذا كانت النداءات المهووسة وارتباط ذلك البلد بمبدأ تقرير المصير بريئة إلى هذا الحد، فينبغي أن يركز على جميع هذه الحالات في جميع أنحاء العالم. غير أنه من الواضح أن الجزائر لا تهتم إلا بمسألة الصحراء المغربية. وترويجها الانتقائي لمبدأ من مبادئ الأمم المتحدة لا يعطي الجزائر الحق في إنشاء جماعة انفصالية مسلحة لها صلات إرهابية مؤكدة، وتزويد تلك الجماعة بالأراضي وتزويدها بمبالغ مالية مفرطة حتى تتمكن من شن هجمات مسلحة ضد المغرب تهدف فقط إلى إضفاء المصداقية على دولة عميلة معلنة ذاتيا في الصحراء وعرقلة العملية السياسية للأمم المتحدة.

49 - ومضى قائلا إنه يمكن للجزائر أن تتظاهر بلا خجل بأنها ليست طرفا رئيسيا، لكن أفعالها تشير إلى خلاف ذلك. وقد رفضت الجزائر الاتفاق الإطاري الذي اقترحه المبعوث الشخصي للأمين العام، جيمس بيكر، في عام 2001. وفي وقت لاحق من العام نفسه، اقترحت تقسيم الصحراء المغربية. وقد تدخلت في عمليات اختيار المبعوثين الشخصيين وتعيين قائد قوة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وهو منصب ظل شاغرا نتيجة لذلك لمدة سبعة أشهر. وفي الوقت نفسه، تواصل عرقلة جهود المبعوث الشخصي الحالي لإعادة إطلاق عملية المائدة المستديرة على الرغم من أنها شاركت في اجتماعات مائدة مستديرة سابقة. وما كان للنزاع على الصحراء أن يوجد لو كانت الجزائر جارة مسالمة. ولم تكن هناك قط "صحراء غربية"، حتى وقت احتلالها من قبل إسبانيا في عام 1884. ولن يكون هناك أي شيء سوى الصحراء المغربية. وسيبقى المغرب في الصحراء وستبقى الصحراء في المغرب حتى نهاية الزمان.

50 - وأخيرا، قال إن وفد بلده يكرر تأييده للسلامة الإقليمية للإمارات العربية المتحدة ويدعو إلى إنهاء احتلال إيران لجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وإلى إيجاد حل سلمي لهذا النزاع.

51 - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى البت في مشاريع القرارات المعروضة عليها في إطار البنود 51 و 52 و 53 و 54 و 55 من جدول الأعمال، والتي لا تترتب على أي منها آثار في الميزانية.

مشروع القرار الأول: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، المقدمة في إطار البند 51 من جدول الأعمال (A/77/23) (الفصل الثالث عشر))

52 - *أُجري تصويت مسجل.*

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إكوادور، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوغندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، بالاو، البحرين، البرازيل، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنغلاديش، بنما، بوتسوانا، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، تشيكيا، توغو، تونس، تونغا، تيمور - ليشتي، جامايكا، الجبل الأسود، الجزائر، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر مارشال، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جيبوتي، دومينيكا، رواندا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، شيلي، صربيا، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، فانواتو، الفلبين، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، الكاميرون، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليمن، اليونان.

المعارضون:

إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون عن التصويت:

فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النيجر.

53 - *اعتُمد مشروع القرار الأول بأغلبية 147 صوتا مقابل صوتين، مع امتناع 3 أعضاء عن التصويت*.*

54 - **السيد براون** (المملكة المتحدة): قال إن المملكة المتحدة امتنعت عن التصويت على مشروع القرار، كما فعلت في السنوات السابقة. وأضاف أن حكومة بلده لا تعترض على الهدف الرئيسي للقرار، وهو التماس الامتثال للمادة 73 (هـ) من الميثاق، وستواصل الوفاء بالتزاماتها الخاصة في هذا الصدد فيما يتعلق بأقاليم المملكة المتحدة ما وراء البحار. إلا أنها تعتقد أن مهمة تقرير ما إذا كان إقليم ما غير متمتع بالحكم الذاتي قد بلغ مستوى من الحكم الذاتي يكفي لإعفاء الدولة القائمة بالإدارة من الالتزام بتقديم معلومات بمقتضى المادة 73 (هـ) من الميثاق تقع في نهاية المطاف على عاتق حكومة الإقليم والدولة المعنية القائمة بالإدارة، لا على عاتق الجمعية العامة.

55 - **السيد ديلورنتيس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفد بلده صوت ضد مشروع القرار وسيصوت ضد مشروع القرار الثاني، المقدم في إطار البند 52 من جدول الأعمال، ومشروع القرار الثالث، المقدم في إطار البند 53 من جدول الأعمال، ومشروعي القرارين الثامن عشر والتاسع عشر، المقدمين في إطار البند 55 من جدول الأعمال. وتفتخر الولايات المتحدة بتأييدها للحق في تقرير المصير

* أبلغ وفد إريتريا اللجنة لاحقا بأنه كان ينوي التصويت لصالح مشروع القرار.

وستواصل التمسك التام بالمادة 73. غير أن وفد بلده يعرب من جديد عن قلقه من أن القرارات تعطي وزنا مبالغا فيه للاستقلال باعتباره خيارا وحيدا. ووفقا لما ورد في إعلان عام 1970 بشأن مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة، يمكن لشعب إقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي أن يختار على نحو مقبول الارتباط الحر كبديل عن الاستقلال أو أي وضع سياسي آخر، بما في ذلك الاندماج مع الدولة القائمة بالإدارة، شريطة أن يكون الشعب حرا في تقرير هذا الوضع. وبعبارة أخرى، يمكن للأقاليم أن تتكلم عن نفسها، ولذلك ينبغي للجمعية العامة ألا تمارس الضغط من أجل تحقيق أي نتيجة معينة، بل ينبغي لها أن تحترم الإرادة الحرة للشعوب.

56 - وأعرب عن استياء وفد بلده من المحافظة على الدعوة التي عفا عليها الزمن، الواردة في الفقرة 14 من مشروع القرار التاسع عشر، والتي تتمثل في إنهاء جميع الأنشطة العسكرية وإزالة جميع القواعد العسكرية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وشدد على أن الولايات المتحدة تتمتع بحق سيادي في القيام بأنشطة عسكرية وفقا لمصالح أمنها القومي، وأن من السهل افتراض أن هذه الأنشطة ضارة أو غير متوافقة مع حقوق ومصالح شعب الإقليم.

57 - وفيما يتعلق مشروع القرار الأول، قال إن وفد بلده يؤكد أن الأمر يعود للدولة القائمة بالإدارة في أن تحدد ما إذا كان الحكم الذاتي قد تحقق في أحد أقاليمها بموجب أحكام الميثاق، وبالتالي فيما إذا كانت ستحيل المعلومات المتعلقة بذلك الإقليم بموجب المادة 73 (هـ).

58 - وأشار إلى أن وفد بلده يعترض على الانتقادات الواردة في مشروع القرار بشأن مسألة غوام، وهي انتقادات لحكم أصدرته محكمة اتحادية أمريكية، حظرت بموجبه إجراء استفتاء مقرر بشأن تقرير المصير. وذكر أن المحكمة الاتحادية قد قضت بأن قانون غوام الذي أنشأ الاستفتاء ينتهك الضمانات الدستورية للولايات المتحدة ضد القيود القائمة على العرق والمفروضة على ممارسة حقوق التصويت. وقال إن الولايات المتحدة تؤيد منذ وقت طويل حق شعب غوام في تقرير المصير، ولكن هذا الحق يجب أن يُمارَس من جانب الشعب بأسره وليس من جانب جزء واحد فقط من السكان. وفي هذا الصدد، أعرب عن ترحيب وفد بلده باعتراف الجمعية العامة في الفقرة 5 من مشروع القرار بأن القرارات المتعلقة بتقرير المصير ينبغي أن تُتّخذ وفقا للالتزامات والتعهدات الواجبة التطبيق في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يتضمن التزامات تتعلق بعدم التمييز والاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الجميع.

59 - وأردف قائلا إن وفد بلده يشدد على أن العبارات الواردة في القرارات الحالية والسابقة غير ملزِمة، ولا تنص بالضرورة على القانون الدولي أو تجسده. وأي تأكيد جديد على وثائق سابقة ترد في القرارات لا ينطبق إلا على الدول التي أكدت عليها في الأصل.

مشروع القرار الثاني: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، المقدم في إطار البند 52 من جدول الأعمال (A/77/23) (الفصل الثالث عشر))

60 - *أُجري تصويت مسجل.*

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إريتريا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إكوادور، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوغندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، بالاو، البحرين، البرازيل، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنغلاديش، بنما، بوتسوانا، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشيكيا، توغو، تونس، تونغا، تيمور - ليشتي، جامايكا، الجبل الأسود، الجزائر، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر مارشال، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جيبوتي، رواندا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، شيلي، صربيا، الصين، طاجيكستان،

العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا الاستوائية، غينيا – بيساو، فانواتو، الفلبين، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، كابو فيردي، الكاميرون، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبريا، ليبيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليمن، اليونان.

المعارضون:

إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون عن التصويت:

فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ميانمار.

61 – *اعتُمد مشروع القرار الثاني بأغلبية 152 صوتا مقابل صوتين، مع امتناع 3 أعضاء عن التصويت.*

62 – **السيد ألفاريس** (الأرجنتين): قال إن مشروع القرار الذي اعتُمد قبل لحظات يجب النظر إليه في إطار قرار الجمعية العامة 1514 (د–15)، الذي يقوم بموجبه الحق في تقرير المصير على افتراض مُسبق مؤداه وجود شعب يرزح تحت الهيمنة الأجنبية والإخضاع والاستغلال الأجنبيين. وبالتالي، فإن تقرير المصير لا ينطبق بأي حال على مسألة جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، لأن المملكة المتحدة، في احتلالها غير المشروع لهذه الجزر، طردت السكان المحليين والسلطات الأرجنتينية الشرعية وأحلت محلهم سكانا من مواطنيها. وذكر أن جميع قرارات الجمعية العامة بشأن جزر مالفيناس، ولا سيما القرار 2065 (د–20)، والقرارات التي اعتمدتها حتى الآن اللجنة الخاصة بشأن هذه المسألة، قد أقرت صراحة بأن الطريقة التي ينبغي اتباعها لإنهاء حالة الاستعمار الخاصة المعيَّنة هذه، التي تدور فيها المنازعة على السيادة على جزر مالفيناس، ليست تقرير المصير بل التسوية التفاوضية السلمية للنزاع على السيادة بين الطرفين المعنيين، أي الأرجنتين والمملكة المتحدة.

63 – وختم كلامه قائلا إن الجمعية العامة ذاتها استبعدت صراحة انطباق مبدأ تقرير المصير على مسألة جزر مالفيناس في عام 1985، عندما رفضت بأغلبية كبيرة اقتراحين قدمتهما المملكة المتحدة سعيا إلى إدماج ذلك المبدأ في مشروع قرار بشأن هذه المسألة تحديدا. ولذلك فإن مشروع القرار الذي اعتمدته اللجنة منذ لحظات لا ينطبق على هذه المسألة. وعلاوة على ذلك، دعت الجمعية العامة في قرارها 49/31 الأرجنتين والمملكة المتحدة إلى الامتناع عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تنطوي على إدخال تعديلات انفرادية على الحالة خلال الفترة التي تخضع فيها الجزر للعملية التي أوصت بها الجمعية العامة. وإن العمليات الانفرادية التي تقوم بها المملكة المتحدة لاستكشاف الموارد الطبيعية واستغلالها في جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها مخالفة لهذا القرار وتُعد حكما مسبقا على نتيجة النزاع على السيادة.

مشروع القرار الثالث: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، المقدم في إطار البند 53 من جدول الأعمال (A/77/23 (الفصل الثالث عشر))

64 – *أُجري تصويت مسجل.*

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأردن، إريتريا، إسبانيا، أستراليا، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوغندا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، بالاو، البحرين، البرازيل، بروني دار السلام، بليز، بنغلاديش، بنما، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، توغو، تونس، تونغا، تيمور – ليشتي، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر مارشال، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية،

جنوب أفريقيا، جيبوتي، دومينيكا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، سيراليون، شيلي، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا الاستوائية، غينيا – بيساو، فانواتو، الفلبين، فيجي، فييت نام، قطر، الكاميرون، كمبوديا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لبنان، ليبريا، ليبيا، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هندوراس، اليمن.

المعارضون:

إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون عن التصويت:

الأرجنتين، أرمينيا، إستونيا، ألبانيا، أندورا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، تشيكيا، الجبل الأسود، جمهورية مولدوفا، رواندا، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، صربيا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، النرويج، النمسا، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليونان.

65 – *اعتُمد مشروع القرار الثالث بأغلبية 111 صوتا مقابل صوتين، مع امتناع 43 عضوا عن التصويت.*

66 – **السيد براون** (المملكة المتحدة): قال إنه على الرغم من أن حكومة بلده تؤيد الوكالات المتخصصة وما تبذله من جهود لتقديم المساعدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في المجالات الإنسانية والتعليمية والتقنية، فإنه يعتبر أن من الضروري التقيّد بصرامة بالنُظم الأساسية لهذه الوكالات. ولهذا السبب امتنع وفد بلده عن التصويت.

67 – **السيد ألفاريس** (الأرجنتين): قال إن تنفيذ مشروع القرار يجب أن يتم وفقا لإعلانات الأمم المتحدة ذات الصلة والقرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة واللجنة الخاصة بشأن أقاليم محددة.

مشروع القرار A/C.4/77/L.2: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، المقدم في إطار البند 54 من جدول الأعمال

68 – **السيدة أوكابيالا** (أمينة اللجنة): قالت إن الوفود التالية انضمت إلى مقدمي مشروع القرار: أذربيجان، إريتريا، بابوا غينيا الجديدة، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، الجمهورية العربية السورية، فيجي، ناميبيا.

69 – *اعتُمد مشروع القرار A/C.4/77/L.2.*

مشروع المقرر A/C.4/77/L.3: مسألة جبل طارق

70 – *اعتُمد مشروع المقرر A/C.4/77/L.3.*

مشروع القرار A/C.4/77/L.4: مسألة الصحراء الغربية

71 – **السيد بولزر** (تشيكيا): تكلم تعليلا للموقف قبل اتخاذ القرار باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ والبلدان المرشحة للانضمام إليه، ألبانيا والجبل الأسود وجمهورية مولدوفا وصربيا ومقدونيا الشمالية؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحه لعضوية الاتحاد، البوسنة والهرسك، فأبدى تطلع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء. وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بالتزام الأمين العام باستئناف عملية التفاوض بدينامية جديدة ونَفَس جديد يؤديان إلى استئناف العملية السياسية بهدف التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، من شأنه أن يتيح تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية في سياق ترتيبات تتفق مع مبادئ الميثاق ومقاصده. وشجع الطرفين على العمل من أجل التوصل إلى هذا الحل في إطار الأمم المتحدة.

72 – وأضاف قائلا إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يؤيدون تأييدا تاما العمل الذي يضطلع به المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، ومشاركته في الجهود الرامية إلى استئناف

المفاوضات، وتعاونه الوثيق مع الاتحاد الأوروبي. ويشجعون جميع الأطراف على المشاركة في بحث تعاوني عن حل وفقا لقرارات مجلس الأمن ومبادئ الميثاق ومقاصده.

73 - ومضى قائلا إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ممتنون للعمل الذي اضطلع به ألكسندر إيفانكو بوصفه الممثل الخاص للأمين العام للصحراء الغربية ورئيس بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، ويدعمونه بهذه الصفة.

74 - وتابع قائلا إنهم يرحبون باعتماد قرار مجلس الأمن 2602 (2021)، الذي أُعرب فيه عن التأييد الكامل لاقتراح الأمين العام باستئناف العملية السياسية، ويدعون جميع الأطراف إلى التعاون الكامل مع البعثة، ويعربون عن تطلعهم إلى تجديدها. وعلاوة على ذلك، يؤيد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه المشاركة المجدية للنساء والشباب في العملية السياسية.

75 - وأضاف قائلا إنه ينبغي أن تُواصل الأطراف إبداء الإرادة السياسية وأن تعمل في مناخ مؤات للحوار من أجل الدخول في المرحلة التالية من المفاوضات، بحسن نية ودون شروط مسبقة، مع مراعاة التطورات التي حدثت منذ عام 2006، مما يكفل تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

76 - واستطرد قائلا إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يشعرون بقلق عميق إزاء نقص التمويل بالنسبة لأولئك الذين يعيشون في مخيمات تندوف للاجئين، ويحثون المجتمع الدولي على تقديم تبرعات جديدة وإضافية. وهم يؤيدون طلب مجلس الأمن بأن تواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين النظر في تسجيل اللاجئين في هذه المخيمات، ويشجعون الأطراف على زيادة التعاون مع المفوضية في تنفيذ تدابير بناء الثقة. واختتم كلمته قائلا إن آثار النزاع الدائر في الصحراء الغربية على الأمن والتعاون في المنطقة لا تزال تشكل مصدر قلق.

77 - *اعتُمد مشروع القرار A/C.4/77/L.4.*

البيانات المدلى بها في إطار ممارسة حق الرد

78 - **السيد ألفاريس** (الأرجنتين): تكلم ردا على التعليقات التي أدلى بها ممثل المملكة المتحدة، فقال إن وفد بلده يؤكد مجددا البيانين اللذين أدلى بهما رئيس الأرجنتين أمام الجمعية العامة في 20 أيلول/سبتمبر 2022 (A/77/PV.4) ووزير خارجية الأرجنتين أمام اللجنة الخاصة في 23 حزيران/يونيه 2022 (A/AC.109/2022/SR.7). وإن جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها جزء لا يتجزأ من إقليم الأرجنتين الوطني، وهي تشكل، بالنظر إلى أن المملكة المتحدة تحتلها بصورة غير قانونية، موضوع نزاع على السيادة بين الطرفين، يعترف به عدد من المنظمات الدولية. وهذا الاحتلال غير القانوني دفع الجمعية العامة إلى اتخاذ 10 قرارات بشأن هذه المسألة، اعترفت جميعها بوجود منازعة على السيادة، وطُلب فيها إلى حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة استئناف المفاوضات بهدف التوصل إلى حل سلمي ودائم للنزاع في أقرب وقت ممكن. وقد اتخذت اللجنة الخاصة، من جانبها، قرارات متكررة في السياق نفسه، كان آخرها القرار الذي اتخذ في 23 حزيران/يونيه 2022.

79 - واستطرد قائلا إن مبدأ تقرير المصير، الذي تستخدمه المملكة المتحدة كأساس لرفضها استئناف المفاوضات بشأن السيادة، لا ينطبق على النزاع قيد النظر، على نحو ما أكدته قرارات الجمعية العامة واللجنة الخاصة ذات الصلة. وبالتالي، فإن التصويت الذي أجري في جزر مالفيناس، في عام 2013، هو مجرد إجراء انفرادي اتخذته المملكة المتحدة، وهو إجراء لا قيمة له من الناحية القانونية؛ ومن ثم فإنه لا يغير بأي حال من الأحوال جوهر مسألة جزر مالفيناس، ولا يحل النزاع على السيادة، وليس له أي أثر على الحقوق المشروعة للأرجنتين.

80 - ومضى يقول إنه، وفقا للفتوى التي اعتمدتها محكمة العدل الدولية مؤخرا بشأن الآثار القانونية لفصل أرخبيل شاغوس عن موريشيوس في عام 1965، فإن الأمر منوط بالجمعية العامة لتقرير الأساليب التي يعبر من خلالها شعب إقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي عن إرادته الحرة والحقيقية، بما في ذلك صياغة الأسئلة المطروحة للاستطلاع الشعبي. وبناء عليه، يفتقر إجراء ما يسمى الاستفتاء دون موافقة الجمعية العامة إلى شرعية قانونية. والواقع أن تصويت عام 2013 لم يكن له أي تأثير في تغيير مسار الاجتماعات التي عُقدت في اللجنة الخاصة منذ ذلك الحين، حيث استمرت الموافقة على القرارات المتعلقة بمسألة جزر مالفيناس بتوافق الآراء بالشكل المعتاد.

81 - واسترسل قائلا إن حل النزاع بشأن السيادة لا يتوقف على نتائج تصويت سئل فيه مواطنون بريطانيون عما إذا كانوا يرغبون في أن يظلوا بريطانيين. وإن السماح للسكان البريطانيين لتلك الجزر بالفصل في نزاع بشأن السيادة يكون بلدهم طرفا فيه هو تشويه لحق الشعوب في تقرير المصير، بالنظر لأنه، في حالة جزر مالفيناس، لا يوجد شعب بالمعنى الوارد في القانون الدولي. أما مصالح سكان جزر مالفيناس وطريقة حياتهم فتتناولها بالقدر الكافي قرارات الجمعية العامة ودستور الأرجنتين. وختم بالقول إن الأرجنتين تؤكد من جديد حقوقها المشروعة في السيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها التي تشكّل جزءا لا يتجزأ من إقليمها الوطني.

82 - **السيد براون** (المملكة المتحدة): رد على التعليقات التي أدلى بها ممثلو الأرجنتين وصربيا والصين وكوستاريكا، فقال إن المملكة المتحدة لا يساورها شك في سيادتها على جزر فوكلاند وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، أو في ما يتعلق بحق سكان جزر فوكلاند في تقرير المصير. والمملكة المتحدة لا تعمل على عسكرة جزر فوكلاند.

83 - وأضاف قائلا إن المملكة المتحدة أيضا ليس لديها أدنى شك في سيادتها على جبل طارق والمياه الإقليمية المحيطة به.

84 - **السيد غوتييريز سيغو برديواس** (إسبانيا): قال إن جبل طارق مستعمرة تدمر الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لإسبانيا. فمنذ عام 1964، دأبت الجمعية العامة على التوصية بحل مسألة جبل طارق من خلال المفاوضات الثنائية بين إسبانيا والمملكة المتحدة، مع مراعاة مصالح السكان. وموضوع عملية إنهاء الاستعمار هذه هو إسبانيا، التي تسعى إلى استعادة جزء من أراضيها.

85 - وتابع قائلا إن المفاوضات الثنائية التي أعقبت خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي عززت بيئة تعاونية تأمل إسبانيا أن تؤدي إلى استئناف العملية وفقا لاتفاق بروكسل لعام 1984. وترغب إسبانيا في التفاوض على إطار جديد للتعاون الإقليمي يستفيد منه السكان على جانبي السور. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن تسفر المفاوضات بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن جبل طارق عن اتفاق يفيد الجانبين. ومن شأن اتفاق من هذا القبيل أن يحترم تماما مبدأ الأمم المتحدة فيما يتعلق بجبل طارق، وكذلك الموقف القانوني لإسبانيا فيما يتعلق بسيادتها وولايتها على الإقليم. وكما أشار رئيس وزراء إسبانيا في 22 أيلول/سبتمبر 2022 خلال المناقشة العامة للجمعية العامة (A/77/PV.9)، تسعى حكومة بلده إلى تطوير منطقة ازدهار تغطي كامل مساحة جبل طارق، بما في ذلك كامبو جبل طارق، وستدافع عن مصالح سكان كامبو جبل طارق في جميع المفاوضات المتعلقة بجبل طارق.

86 - واستطرد قائلا إن المادة 10 من معاهدة أوتريخت تضمنت قائمة شاملة بالمناطق التي تنازل عنها التاج الإسباني للتاج البريطاني. ونتيجة لذلك، لا تعترف إسبانيا بأي حقوق أو مراكز للمملكة المتحدة تتعلق بمناطق في جبل طارق لم تدرج في تلك المادة. وإن مطالبة البريطانيين بالسيادة على المياه المحيطة بجبل طارق لا أساس لها في القانون الدولي أو معاهدة أوتريخت.

87 - **السيد غيليش** (جمهورية إيران الإسلامية): قال ردا على التعليقات التي أبداها ممثل المغرب إن لجمهورية إيران الإسلامية السيادة على الجزر الإيرانية أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في الخليج الفارسي. وقال إن وفد بلده يعترض على إساءة استخدام اللجنة لإثارة مسائل لا تقع في نطاق اختصاصها. وهو يرفض الادعاء الذي لا أساس له من الصحة الذي قدمه المغرب، والذي يشكل تدخلا صارخا في الشؤون الداخلية لبلده، انتهاكا للميثاق. وقد انتهجت حكومة جمهورية إيران الإسلامية دائما سياسة قوامها الصداقة والعلاقات الطيبة مع البلدان المجاورة لها، وهي على استعداد للدخول في محادثات ثنائية مع تلك البلدان، بغية مواصلة تعزيز تلك العلاقات.

88 - **السيد الحوسني** (الإمارات العربية المتحدة): قال إن جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى الإماراتية في الخليج العربي هي جزء لا يتجزأ من أراضي الإمارات العربية المتحدة الوطنية. وأعرب عن رفض حكومة بلده القاطع لاستمرار الاحتلال الإيراني للجزر، وعن كونه احتلالا لا أساس له. وإن حكومة بلده ستواصل مطالبة إيران بالاستجابة لدعواتها بحل النزاع سلميا، إما عبر المفاوضات المباشرة أو بإحالة المسألة إلى محكمة العدل الدولية.

89 - **السيد ألفاريس** (الأرجنتين): قال إن على جميع الدول الأعضاء التزاما، وفقا للميثاق، بحل المنازعات بالوسائل السلمية والتفاوض بحسن نية. وخلافا لموقف المملكة المتحدة، فإن الالتزام باستئناف المفاوضات لا يتوقف على رغبات السكان الذين رسخت

الدولة الاستعمارية وجودهم في الجزر، بل بالأحرى على ما تنص عليه الفقرة 3 من المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة وعلى ما جاء في القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن مسألة جزر مالفيناس. وعلاوة على ذلك، تنص الفقرة 6 من إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة على أن كل محاولة تستهدف التقويض الجزئي أو الكلي للوحدة القومية والسلامة الإقليمية لأي بلد تكون متنافية ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

90 - وواصل كلامه قائلا إن المملكة المتحدة تبرر وجودها العسكري في جنوب المحيط الأطلسي بأنه في طبيعته لأغراض دفاعية بحتة. غير أنه بالنسبة لجمهورية الأرجنتين، لا توجد طريقة أخرى لتأكيد حقوقها سوى طريق الدبلوماسية والسلام، كما يتضح من استعدادها المستمر لاستئناف عملية المفاوضات الثنائية مع المملكة المتحدة بروح بناءة، على النحو الذي دعا إليه المجتمع الدولي، من أجل إيجاد حل سلمي ونهائي للنزاع على السيادة.

91 - **السيد غيليش** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه مهما تكررت الادعاءات مثل تلك التي قدمها ممثل الإمارات العربية المتحدة، فإن تصميم وفد بلده على دحضها لن يقوض. وأي قرار بشأن أي تدابير يتخذها المسؤولون الإيرانيون فيما يتعلق بتلك الجزر في الخليج الفارسي كان دائما على أساس مبدأ سيادة جمهورية إيران الإسلامية وسلامتها الإقليمية. ومصطلح الخليج الفارسي هو التسمية الصحيحة الوحيدة للمسطح المائي الواقع بين شبه الجزيرة العربية والهضبة الإيرانية.

رُفعت الجلسة الساعة 13:10.